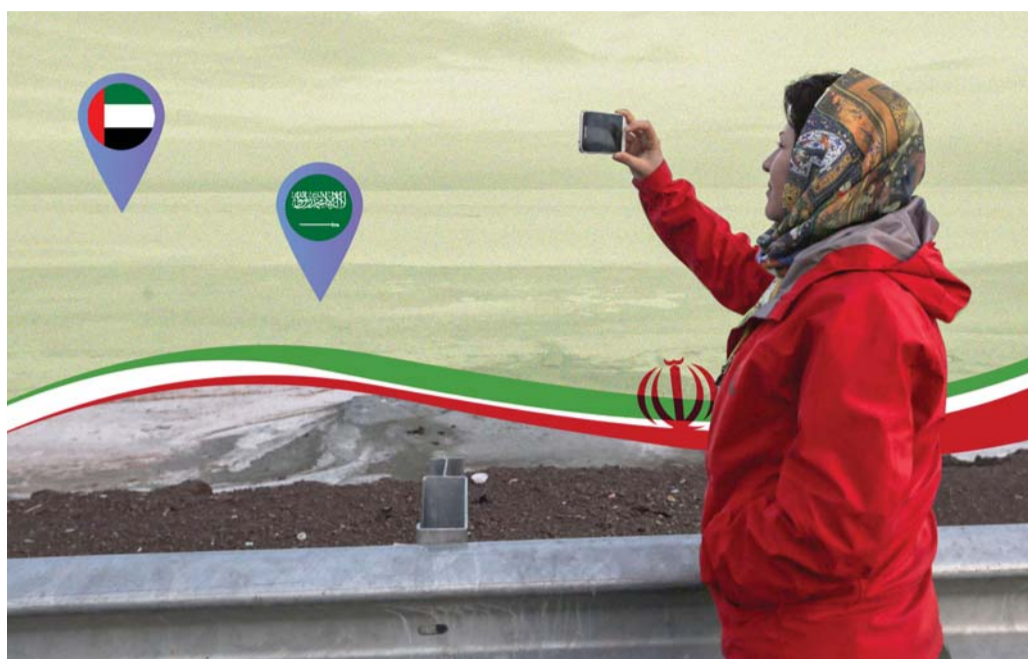


28 مليون إيراني على مشارف أزمة جفاف وعطش

غياب وكالة إقليمية مشتركة للمياه يضع منطقة الخليج بأسرها في خطر



نقص المياه يهدد وجود الجميع

وكالة إقليمية جماعية يمكنها التعامل مع الأزمة. ولا تمتلك دول الخليج سعة تخزينية لاستهلاك مياه الشرب لأكثر من بضعة أيام. وفي حالة حدوث أزمة إمدادات، لا توجد لدى هذه الدول وكالة واحدة متعددة الأطراف للتشاور معها. تم إنشاء وكالة واحدة فقط للتعامل مع هذه المشكلة: وهي المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، التي تأسست في عام 1979 وهي الآن غير موجودة. يمكن نفسه إن إحياء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية أو إطلاق هيئة جماعية مماثلة لتتبع التحديات البيئية في المنطقة هو أمر قد فات أوانه. ستستفيد المنطقة بشكل كبير من درجة معينة من التنسيق عندما يتعلق الأمر بسياسة المياه وأمنها، بما في ذلك طرق تقليل المنتجات الثانوية الناتجة عن عملية تحلية المياه التي تبدو حتمية والتعامل معها.

خطت إيران، التي لديها عدد سكان أكبر بكثير من جميع دول الخليج الأخرى والتي قد تزداد احتياجاتها المائية واعتمادها على المياه المحلاة. وفي هذا السياق لتحلية المياه، تمتلك دول الخليج الوسائل المالية وإمكانية الوصول إلى أحدث تقنيات تحلية المياه، وهي التي ستشكل ضرا أقل على البيئة. لكن القيود التي تواجهها إيران ستبقيها مقيدة بتقنيات تحلية المياه القديمة، وبالتالي فهي أقل قدرة على تقليل الأثر السلبية لشاريع تحلية المياه الحالية والمخطط لها. ومع ذلك، ونظرا لأن الخليج العربي له بيئة مشتركة، فإن اقتراح إيران إلى الوصول إلى أحدث المعرفة التكنولوجية لتحلية المياه سيؤثر مع ذلك على الدول العربية على السواحل الجنوبية للخليج العربي. وعلى الرغم من تحديات المياه التي تؤثر على جميع الدول الساحلية، لا توجد

ومع وجود حوالي 850 محطة تحلية تعمل بالفعل في منطقة الخليج العربي، ومع وجود 8 من أكبر 10 محطات في العالم في السعودية والإمارات، فإن زيادة استخدام المياه المحلاة تغني بعض الأسئلة البيئية الصعبة. حيث أن بناء محطات تحلية المياه، وامتصاص مياه البحر، وتصريف المحلول الملحي غير المالح مرة أخرى في البحر تؤثر سلبا على النظم البيئية البحرية. كما أن هذه العملية تتطلب الكثير من الطاقة وتساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لا بد أن تنمو الاهتمامات البيئية. وبناء على أحد التقديرات، هناك مشاريع إضافية لتحلية المياه تبلغ قيمتها 100 مليار دولار قيد التخطيط حاليا في دول الخليج العربي، وهي مسؤولة بشكل كبير عن إنتاج المياه المحلاة ومنتجاتها الثانوية الضارة. ويستتفي هذا الرقم

وفي الوقت نفسه، أدى تصميم واشنطن على وقف صادرات النفط الإيرانية إلى بحث طهران عن مصادر دخل بديلة. ومن بين أمور أخرى، تعد الصناعات التي تستخدم المياه بكثافة مثل البتروكيماويات والتعدين والصلب هي الأكثر جاذبية للزبائن المتحمسين في آسيا (بشكل أساسي في الصين، التي لديها، حسب بعض الحسابات، طموحات استثمارية كبيرة في الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك قطاع التعدين). المستعدين للتخلص من العقوبات الأمريكية. وبعبارة أخرى، تنوع الاقتصاد الذي يواجه تحديات في الموارد المائية بالفعل بحيث زاد استخدام المياه فقط. وفي عام 2000، قبل أن تبدأ إيران في مواجهة جولات متتالية من العقوبات، استخدم قطاعا الصناعة والتعدين حوالي 1.2 في المئة من إمدادات المياه السنوية للبلاد. ومن المتوقع أن تصل هذه الحصة إلى 3 في المئة بحلول عام 2021. وفي محافظة أصفهان بوسط البلاد، موطن العديد من الصناعات الثقيلة، تقرب أنهار المنطقة من الجفاف.

وفي هذه الدورة من المحاولات المستمرة لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للمياه، لم تفعل السلطات الإيرانية الكثير في شكل تقليل الطلب العام، وأظهرت رقم متاح من عام 2011 أن نصيب الفرد من الماء في إيران هو 5100 لتر، وهو مشابه لدول مثل فرنسا والدنمارك وسويسرا التي لا تواجه تحديات مائية مماثلة. وتعد إيران من الدول المتأخرة في مجال تحلية المياه، ولطالما اعتمدت الدول العربية في الخليج العربي على تحلية المياه لسبب واضح وهو عدم وجود بدائل جيدة. ومن بين دول الخليج العربية، تحصل جميعها على ما بين 55 في المئة إلى 100 في المئة من إمدادات المياه من خلال تحلية المياه. ويبلغ المعدل الحالي للمياه المحلاة في إيران حوالي 0.1 في المئة، لكن طهران تأمل في زيادة هذا الرقم بسرعة لتعويض انخفاض هطول الأمطار.

تشير التوقعات إلى أن إيران ستواجه هذا العام أزمة جفاف كبيرة ما سيعرض نحو 28 مليون إيراني إلى مخاطر العطش، وهو ما يزيد من الضغوط على الحكومة التي تواجه العديد من الإشكاليات الأخرى والمتعلقة بسياساتها الخارجية والعقوبات الأمريكية، إضافة إلى غياب وكالة إقليمية للمياه للتشاور في حال حدوث أزمة إمدادات من شأنها أن تهدد كامل منطقة الخليج العربي.

طهران - تواجه إيران معضلة نقص المياه المزمنة حيث يعيش معظم السكان في المناطق الوسطى والجنوبية، أين تؤثر ندرة المياه على جميع شرائح المجتمع، من الأسر الحضرية إلى المجتمعات الزراعية الريفية. أشار اليكس فاتانكا مدير برنامج إيران والصحافي البارز في برنامج فرونتير يورب في معهد الشرق الأوسط في واشنطن إلى أن إيران ليست وحدها في محتنتها. ومن بين 17 دولة تعاني من نقص موارد المياه في العالم، حيث توجد 12 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تشمل جميع الدول المطلة على الخليج العربي.

نقص المياه أدى إلى حدوث اشتباكات بين المجتمعات المحلية مما يجعله تحديا سياسيا خطيرا

وفي مواجهة تحديات المياه في المنطقة، ستكسب إيران وجيرانها العرب في الجنوب الكثير من خلال قبول الحاجة إلى التعاون الإقليمي لتعزيز الأمن المائي مع تقليل الضرر الذي يلحق ببيئة الخليج العربي. ويعد التعاون الإقليمي في هذا المجال سهلا، ولدى الرئيس الأمريكي جو بايدن أسباب وجيهة للتشجيع نظرا لتكريز إدارته على مكافحة تغير المناخ. وعلى مدى العقد الماضي، استثمرت السلطات الإيرانية الكثير من رأس المال السياسي والمالي في التعامل مع مشكلة ندرة المياه المتزايدة. ويشمل ذلك مبادرات لزيادة استخدام

أين نحن في عالم يجنح يسارا

أساس اللون والعرق والدين. هذه كلها تراثات بالنسبة إلى اقتصاد المعرفة، لأنها عائق أمام النمو. والنمو نفسه لم يعد يكفي أن يكون محليا. لقد أصبح ذا طبيعة عالمية. والإستغلال اكتسب الصفة نفسها، إنما في إطار تقسيم جديد للعامل بين الشعوب. نعم، هناك شعوب رفاهية، تنتج المواد الأكثر تقدما وقيمة من الناحية المادية، لأن اقتصادها هو اقتصاد معرفة بالدرجة الأولى، وهناك شعوب فقر تنتج المواد الأولية، لأن اقتصادها هو اقتصاد جهل، ولكن، كلاهما ضروري للآخر، وكلاهما يتعين أن يحقق مقادرا معقولا من النمو. ولا أحد يتعين أن يبقى خارج الركب، إلا الذين كتبوا على أنفسهم أن يتصلبوا أو ولي قفبه، لينتجوا إرهابا وميليشيات، وذلك بما يكفي لكي يكونوا طاردين طوعا أو كرها.

في حين أن الطبقة العاملة في الولايات المتحدة تخاف من هذه الشعوب وتعتبرها "منافسا"، بل إنها مستعدة لمحاربتها أيضا. لقد سقط تحالف "البروليتاريا العالمية" وتم دقنه تماما. ولم يعد شعار "يا عمال العالم اتحدوا" يمتلك أي قيمة. وصار بوسع الأثرياء أنفسهم، الذين يقودون مجتمع الرفاهية العالمي، أن يقتبسوا من "البيان الشيوعي" ليغنونوا "هنا الوردة، فلنرقص هنا".



الحزب الشيوعي العراقي، مثلا، يتحالف مع أجهل جهلاء الدين والسياسة، بينما أصيب الشيوعيون واليساريون الآخرون بكونوا أيديولوجية

فلاح أو عامل فقير لا يملك هاتفًا من الجيل الخامس، لم يعد مناسبًا لمصالح شركات إنتاج الرقائق الإلكترونية. أصحاب المليارات هم الذين يطالبون برفع مستويات الضرائب على الشرائح الأعلى (أي على أنفسهم). ويتبرعون بقبسط وافر من أموالهم في مجالات اجتماعية وخيرية شتى. هذا أمر لا نفاق فيه. إنه جزء من طبيعة الصورة التي يتعين أن يكون عليها العالم من وجهة نظر طبقة لم يعد بلانها الجهل والفقر. إنها طبقة تحتاج متعلمين، أولا، وقادرين على الإبداع والابتكار. ولكي يكونوا كذلك، فإنهم يجب أن يتلقوا أجورا عالية وتكون الآفاق مفتوحة أمامهم. وكلما اتسعت الطبقة الوسطى، كلما اتسعت طاقة الاستهلاك والرفاهية. اندعام المساواة بين الرجل والمرأة لم يعد مفيدا أيضا مثلما كان الحال في الاقتصاد التقليدي، ولا التمييز على

الديمقراطيون اليوم هم ممثلو اليسار في الولايات المتحدة. ومؤشرات التصويت الاجتماعية في الانتخابات الأخيرة قالت إن 56 في المئة من النساء صوتن لصالحهم، كما صوت لهم الأقليات اللاتينيين، 63 في المئة من الآسيويين، 58 في المئة من الأقليات الأخرى. أما من حيث الأعمار فقد صوت لهم الشباب بين 18 و29 عاما بنسبة وصلت إلى 62 في المئة، وبين 30 و44 عاما بنسبة 52 في المئة، وبلغت 50 في المئة لمن هم بين 45 و64 عاما. المؤشر الآخر الذي لا يقل أهمية هو أن أغلبية من 55 في المئة من المتعلمين صوتت لصالح الديمقراطيين، بينما انقسم التصويت بالتساوي بين غير المتعلمين. وعلى العكس من الاعتقادات الشائعة بين يساري الماضي، الذين لم يستيقظوا بعد، فإن الطبقة العاملة لم تعد هي قوة التغيير. إنها قوة الردة. هذه الطبقة في الولايات المتحدة تصوت لصالح الجمهوريين، وفي بريطانيا تصوت لصالح البريكسيتريز، وفي فرنسا تصوت لصالح الجبهة الوطنية وكذلك تفعل في كل مكان آخر في أوروبا.

قوة التغيير هي الطبقة العليا، والجزء الأعلى من الطبقة الوسطى. لماذا؟ بسبب التغيير في طبيعة الاقتصاد. أمازون ومايكروسوفت مثالا على اقتصاد مختلف لا يعتمد على الإنتاج البضاعي التقليدي الذي بنى كارل ماركس نظريته عليه.

هناك "شعوب" هي التي صارت تعمل في إطار الإنتاج البضاعي العالمي (الصين، الهند) بينما هناك شعوب أخرى تهنا برفاهية اقتصاد التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبيهما أن تتوسع السوق لتشمل دولا وشعبا أخرى. اقتصاد الثراء صار يتطلب رفعا مستمرا لمستويات المعيشة لكل الطبقات، لأنه يوفر ضمانات للمزيد من الاستهلاك وبالتالي المزيد من الربح. الأمر نفسه يمتد إلى "الشعوب" (الطبقة العاملة العالمية) التي يتعين أن ترتفع مستويات حياتها لكي تستهلك، فتزداد مشترياتا من أمازون ومايكروسوفت وشركات التكنولوجيا الحديثة.

وبرغم التهديد الذي تمثله مارين لوبيان زعيمة الجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية المزمعة في إبريل من العام المقبل، إلا أن وسطية ماكرون قد تحظى بفرص أفضل للنجاة بفوز بيبوكو المحتمل بمنتصب المستنارية في ألمانيا في سبتمبر المقبل، فضلا عما قد يدفع إلى تعزيز حظوظ شات اليسار الفرنسي نفسه. صدام الأيديولوجيات في أوروبا معقد، لأنه مليء بالقصص؛ موغل بالتاريخ، ويغلس حتى أدنيه بحزمة واسعة من أطراف التسويات التي غيرت الكثير من مفاهيمهم. ثم إن حربي عالميتين كانتا تفخيان لكي تجعل رؤوس الشياطين تفرض مخاوفها على كل اتجاه، ما جعل "يمين الوسط" و"يسار الوسط" هما اللاعين الأوفر حظا باستمرار.

صورة المنطوق يمكن أن تكون أوضح وأقل تعقيدا في الولايات المتحدة، من أربع نواح على الأقل. الأولى، هي أن النزاية والشيوعية هناك لم تكونا تهديدا فعليا يستوجب كل الحوافز الضارة، وهو ما يعطي المنعطف نحو اليسار فسحة أقل إثارة للمخاوف من جدول أعماله الاجتماعية. والثانية، هي أن الحزب الديمقراطي جزء أصيل ومتين من المؤسسة السياسية وفي بنية "الدولة العفوية".

والثالثة، هي أن الكتلة الاجتماعية تتغير على نحو يفرض أجدادات سياسية مختلفة. تأخذ باليسار من جهة الحاجة إلى المتسك بقيم العدالة الاجتماعية والمساواة. والرابعة، هي أن "الطبقة العليا" لم يعد الفقر وانعدام المساواة يلازمان مصالحها، ولا تصورها للعالم. بمعنى أنها هي نفسها صارت تميل إلى قبول أجور أعلى وضمانات أفضل ومساهمات ضريبية أكبر. انظر في الخارطة السياسية التي أسفرت عنها انتخابات الثالث من نوفمبر 2020 وسررى المنعطف بوضوح.

دخل حزب العمال الانتخابات بهذين الفاشلين، وكان من المستحيل أن يفوز. أما "معاودة السامية" فكانت مجرد "سُكر الزينة" فوق هذه الكعكة، التي سمحت بتجنيد المال لخدمة المحافظين فسلخوا أكبر انتصار لهم منذ 40 عاما. وكانوا أبعد من أن يستحقوا، لأنه لم يكن من صنعهم، بل من صنع غريمهم نفسه. الأمر مختلف كليا في ألمانيا. اليسار هناك يفرض نفسه على حساب الاشتراكيين التقليديين، كما على حساب المحافظين الذين تقوهم أنجبار ميركل. وبيبدو "الخضر" وكأنهم قادمون من عالم بريء، ويسعون إلى عالم نقي. مقدار من الفوضى في فرنسا ما يزال يجعل اليسار هناك عاجزا عن أن يشكل قوة حقيقية. حتى وهو يرى كيف أن اليمين المتطرف يبدو وكأنه يحرز مواقع أقوى، ويوسع نفوذه بتحالفات تجعل منه اليوم نوعا من جبهة عريضة.

انتخاب إيمانويل ماكرون، وحزبه، كان بمثابة مسعى شعبي للفرار من قدر يميني يزداد طغيانا. ريمنا يستجمع اليسار قواه، أو ريمنا يعثر على "الوصفة" الصحيحة للتحالفات والمخاطبة الناخبين المتشككين بيسارية، ما يزال التصور العام عنها يقول إنها تزعم أن تُخرج قطار الاقتصاد عن السكة، وتخرج عن حدود المعقول.

لقد أنتجت لحزب العمال فرصة استغرقت سنتين على الأقل لكي يعيد بناء الموقف الشعبي على نحو يدافع عن الحاجة للبقاء في الاتحاد. ولكنه فشل في ذلك، بسبب جيرمي كوربن نفسه، الذي كان يميل إلى الخروج انطلاقا من الاعتبارات نفسها التي يتبناها "البريكسيتريون"، وهو قاد حزبا منقسما وغير قادر على تحديد موقف صريح. وكان ذلك فشلا ثانيا.



علي الصراف

كاتب عراقي

يسارنا هزبل دوغماتي متحجر أصيب بكونونا أيديولوجية قضت عليه حتى لم تعد تسمع له صوتا وشعوبنا لا تعرف ما السبيل لكي تجني فوائد المنعطف الجديد أو كيف تلتحق بالركب. وهناك منعطف. ونحن في أوله. كاملا هاريس في الولايات المتحدة قدمت مؤشرا أول له، بينما تقدم ألمانيا بيبوكو المؤشر التالي، الأقوى. مرشحة حزب الخضر في ألمانيا لتولي منصب المستشارية، تقدمت في استطلاعات الرأي مثل بلبوزر لا يمكن الوقوف في وجهه، وحزبها لم يتقدم على "الاشتراكيين الديمقراطيون" الذين ظلوا يتخلفون عن الركب فحسب، ولكنه يتقدم على تحالف اليمين الذي يقوده "الديمقراطي المسيحي" أيضا. صحيح أن جيرمي كوربن زعيم حزب العمال البريطاني السابق مني بهزيمة منكرة في انتخابات ديسمبر 2019، وعاد خليفته كير ستارم ليحادي مثلها في الانتخابات البلدية التي جرت في العاشر من مايو الماضي. إلا أن تلك الهزيمة نجمت تحديدا عن عاملين لا علاقة لهما بالمنعطف.

الأول، هو سوء التعامل مع الموقف الشعبي من مطلب الخروج من الاتحاد الأوروبي. والثاني تهمة معاداة السامية التي جندت ضد الحزب كل طاقة اللوبي الصهيوني في بريطانيا، ومعهم إسرائيل.

لقد أنتجت لحزب العمال فرصة استغرقت سنتين على الأقل لكي يعيد بناء الموقف الشعبي على نحو يدافع عن الحاجة للبقاء في الاتحاد. ولكنه فشل في ذلك، بسبب جيرمي كوربن نفسه، الذي كان يميل إلى الخروج انطلاقا من الاعتبارات نفسها التي يتبناها "البريكسيتريون"، وهو قاد حزبا منقسما وغير قادر على تحديد موقف صريح. وكان ذلك فشلا ثانيا.

